

الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للخطاب النحوي عند ابن

يعيش

cognitive bases and philosophical references of ibn yaich's grammatical discourse

محمد خريش¹

تاريخ النشر: 2022/11/10	تاريخ القبول: 2022/03/21	تاريخ الإرسال: 2022/01/15
-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد الأسس المعرفية التي بني عليها الخطاب النحوي عند ابن يعيش، وهي أسس بعضها مأخوذ من البيئة الثقافية والعلمية التي نشأت فيها علوم العربية وهي البيئة العربية الإسلامية لارتباط البحث اللغوي عند العرب بالعامل الديني، وتتجلى هذه الأسس في الفقه وأصوله وعلم الكلام، بالإضافة إلى المنطق اليوناني الذي تأثر به ابن يعيش، وإن كان تأثراً محدوداً لأنه لم يمس صميم المادة النحوية، دون أن ننسى الملمح التداولي في خطاب ابن يعيش النحوي، فقد قام الخطاب النحوي عنده على أفعال الكلام كاستخدامه لفعل التوجيه (اعلم)، بالإضافة إلى الحجاج بنوعيه الحجاج الجدلي وحجاج التمثيل.

الكلمات المفتاحية: الأسس المعرفية، المرجعيات الفلسفية، الخطاب النحوي، التداولية وتحليل الخطاب.

Abstract:

the objectif of this research is to identify the cognitive based on which the grammatical discourse of ibn yaich, some of which are based. Taken from the cultural and scientific environment in which arabic language sciences originated the arab-islamic environment. Arabic language research

(1) د. محمد خريش kheribeche.mohammed@univ-medea.dz

مخبر الدراسات المصطلحية والمعجمية جامعة يحيى فارس بالمدينة

is linked to the religious factor ,and these foundations are reflected in islamic jurisprudence and islamic theology,in addition to the greek logic which ibn yaich was effected ,althought it was limited because it did not affect the substance of grammatical rule,without forgetting the pragmatics profile of ibn yaich across his grammatical discourse.His grammatical discourse was based on speech acts ,like using instructive act(know),in addition argumentaion of both kinds dialectical argumentaion and assimilation argumentation .

Key words : cognitive bases, filosofical references, grammatical discourse ,pragmatics and discourse analysis.

المؤلف المرسل: د. محمد خريباش kheribeche.mohammed@univ-medea.dz

*** **

1. مقدمة:

ارتبط البحث اللغوي عند العرب بالعامل الديني ارتباطا وثيقا، حيث كان نزول القرآن الكريم باعثا قويا على العناية به ضبطا وتفسيرا، فهو منبع العلم والمعرفة، ومن مظاهر عناية علماء العربية بالنص القرآني تعدد جوانب دراسة النص القرآني (ضبط نقط المصحف الشريف، إعجاز القرآن الكريم، وتفسير مفردات القرآن الكريم)، وهو ما مهد لنشأة علوم لغوية وإسلامية تعنى ببحث هذه الجوانب كعلم النحو وأصوله وعلوم البلاغة وعلم القراءات وعلم التفسير وعلم الكلام وعلم أصول الفقه. هذا التنوع العلمي الذي كان سببه الاعتناء بالنص القرآني قد أضى علامة فارقة عند علماء العربية، فلا يمكن بأية حال من الأحوال أن يخوض العالم في مسائل الفقه والتفسير ما لم يكن ملما بعلم النحو، وهو ما أكد عليه بعض العلماء كالزمخشري والرازي والسيوطي، وهو أمر لم يكن غائبا عن علماء العربية كابن يعيش الحلبي، الذي كان مشاركا في علوم جمة كالنحو والفقه وعلم الكلام والنطق وعلم الحديث، ويتجلى هذا في شرحه على كتاب المفصل، الذي تابع فيه الزمخشري فقرة فقرة وهو ما عبّر عنه ابن يعيش الحلبي بقوله: ﴿وأتبع كل حكم منه وحججه وعلمه﴾

(1) ونفس الأمر ينطبق على كتاب التصريف الملوكي لابن جني الذي شرحه في كتاب سَمَاه شرح التصريف الملوكي قائلاً إنه أُملى هذا الكتاب "شرحاً لمشكله وإيضاحاً لسبله مقيّداً كل فصل منه بحججه وعلمه" (2) غير أنه استعان في تعليل لأحكام النحو بعلوم كثيرة كعلم الكلام الذي كان حاضراً في شرحه على المفصّل ويتجلى في استخدامه للأسلوب الجدلي الذي انتقل إلى النحو عن طريق المتكلمين من أصحاب الفرق الكلامية، وذلك من خلال تصدير نصوصه بعبارات من قبيل "فإن قيل لماذا؟ قلنا لأن"، وكذلك اتكأه على الأمثلة الحسية التي تمثّل حجاج التمثيل لغرض تثبيت الحكم النحوي وتقويته، وكذا استعانته بعلم الفقه من خلال إيراد أمثلة فقهية ليبني عليها أحكاماً نحوية، بالإضافة إلى استعانته بعلم المنطق الذي يظهر أنه درسه جيداً فغالبا ما كان يحدّ المصطلحات النحوية بالجنس والفصل على طريقة المناطق في حدّهم للحدود المنطقية، وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما هي الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للخطاب النحوي عند ابن يعيش؟ وفيم تتجلى استعانته بعلوم الفقه وعلم الكلام وعلم المنطق في تحليله النحوي؟.

أما الهدف من هذا البحث فيتمثّل في بيان أثر العلوم الإسلامية كالفقه وأصوله وعلم الكلام بالإضافة إلى علم المنطق في بناء الخطاب النحوي عند ابن يعيش، فضلا عن التحليل التداولي لمسائل النحو الذي ظهرت ملامحه في شرح المفصل من خلال استعمال ابن يعيش لفعل التوجيه "اعلم" الذي يحمل المخاطب على إنجاز واقعة ما، بالنظر إلى السمة التوجيهية الذي يحملها هذا الفعل وهي التلقين والاستيعاب لمسائل الدرس النحوي.

وقد انتهجت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وهو منهج مناسب لمقام الوصف والتحليل، وإن لم يخل من المنهج التاريخي عند العرض التاريخي لتأثير علم من العلوم في الخطاب النحوي لابن يعيش.

2. مفهوم الخطاب النحوي:

1.2 الخطاب لغة:

جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (مادة خطب) مايلي: « الخاء والطاء والباء أصلان: أحدهما الكلام بين اثنين، يقال خَاطَبه يُخَاطَبه خِطَاباً، والخُطْبَةُ من

ذلك...والخطبة الكلام المخطوب به. ويقال: اختطب القوم فلانا، إذا دعوه أن يتزوج صاحبته. والخطب: الأمر يقع، وإنما سمي بذلك لما يقع فيه من التخاطب والمراجعة»⁽³⁾

نستخلص مما سبق أن الدلالة اللغوية لمصطلح الخطاب تشير إلى الكلام الدائر بين شخصين أي: بين مرسل (منتج الخطاب) ومتلقي (مؤول الخطاب)

2.2 الخطاب اصطلاحا:

يعرفه محمد محمد يونس علي بقوله: «توجيه الكلام نحو الغير للإفهام»⁽⁴⁾ مستوحيا هذا التعريف من التراث العربي مؤكدا على أنه تعريف له بمعنى المصدر، فيكون بمعنى المخاطبة، وهو المعنى الأصلي للكلمة، لكنه صار مستعملا بمعنى اسم المفعول⁽⁵⁾ على أن استعمال النحاة لهذه اللفظة بالمعنى الحديثي أغلب وأفشى في التراث النحوي⁽⁶⁾. وعلى هذا المعنى عرفه التهانوي بأنه "الكلام اللفظي أو النفسي الموجّه به نحو الغير للإفهام"⁽⁷⁾ فيكون بذلك منطبقا على كل كلام يوجهه متكلم نحو متلق بغرض إفهامه أمرا ما فيطرق بذلك دائرة التواصل اللغوي. لأن دورة التخاطب تقتضي وجود مرسل وفحوى الرسالة ومرسل إليه.

1.3 النحولة:

جاء في قاموس البحر المحيط مادة (نحا) ما يلي: «النحو الطريق والجهة ج أنحاء ونُحُو والقصد، يكون ظرفا واسما، ومنه نحو العربية، وجمعه نُحُو كَعُتْلٍ، ونُحِيَّةٌ كدلو ودَلِيَّةٍ، نَحَاهُ يَنْحُوهُ وَيَنْحَاهُ، قصده كانتحاهُ، ورجل ناحٍ من نحاة نحوي»⁽⁸⁾.

ومن هذا التعريف اللغوي نستخلص أن المقصود بالنحو الطريق والجهة فيكون مرتبطا عندئذ بالقصد أي: قصد جهة أو طريق أو مذهب أو مدرسة معينة عند النحاة.

2.3 النحو اصطلاحا:

إذا جئنا إلى تعريف النحو اصطلاحا وجدنا أن له عدة تعريفات، وقد أحسن السيوطي قولاً عندما عبّر عن كثرة تعريفات النحو بقوله: "للنحو حدود شتى"⁽⁹⁾ وقد عرفه أحد أئمة النحو بقوله: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي

قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قام وباع»⁽¹⁰⁾.

ومن هذا التعريف نستخلص أن النحو علم استخرجه العلماء بالاستقراء من فصيح كلام العرب والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهو قواعد تكتسب بالتعلم فإذا تعلمها المتكلم صار قادرا على نسج كلامه على منوال العرب الفصحاء.

وبعد تعريفنا للخطاب والنحو يجدر بنا أن نعرف الخطاب النحوي الذي يمكن حدّه على النحو الآتي: هو تلك الأسس المعرفية والمنهجية التي بنى عليها النحاة آراءهم ووجهت عقولهم عند دراستهم للغة العربية بدءا بجمعهم للغة وانتهاءً بتصنيف ظواهرها ومحاولة تفسيرها. فبنوا بذلك نصوصا تضم خطابا علميا موجها إلى الغير بغرض الإفهام، وهو ما يمكن الوقوف عليه في مصنفات النحو المختلفة من عصر سيبويه إلى عصر ابن مالك.

ويؤكد فؤاد بوعلي أن مفهوم الخطاب النحوي "لا ينحصر في جانب القواعد الذي يعرف جميع الباحثين أن محوره هو الجملة ومكوناتها، وإنما يتسع ليشمل الأسس النظرية لأقوال النحاة أثناء معالجتهم للغة الضاد"⁽¹¹⁾.

4. الأسس المعرفية للخطاب النحوي عند ابن يعيش:

لقد استعان ابن يعيش⁽¹²⁾ في شرحه للمفصل بجملة من العلوم والمعارف، والتي تعكس ثقافته الموسوعية كالفقه وأصوله وعلم الكلام وعلم الحديث والمنطق، وهي ثقافة تنم عن تكامل معرفي حاصل بين هذه العلوم، ما مهّد لنسج خطاب نحوي متناسق أفضى إلى شرح كتاب مهم في تاريخ الدراسات النحوية وهو كتاب المفصل في صنعة الإعراب، حتى علّق ابن خلكان تلميذ ابن يعيش على هذا الكتاب بقوله: "وليس في جملة الشروح مثله"⁽¹³⁾.

إن هذه العلوم الإسلامية المجتمعة في ثقافة ابن يعيش كانت تمثل روح العصر وثقافته، إذ يندر أن يكون العالم في عصره غير ملّم بهذه العلوم، لأنها وجدت أساسا لخدمة النص القرآني، يقول عبد السلام المسدي: «... وكان التفكير العربي الإسلامي كلّما نضج علم من العلوم أمامه عكف على دراسة أسسه النظرية ومبادئه العامة دراسة

نقدية، وكان كلما فعل ذلك أخذ اسم العلم وأضاف إليه كلمة أصول، وهكذا كان ظهور أصول الفقه وأصول الكلام وأصول النحو...»⁽¹⁴⁾.

1.4 أصول النحو:

تمثل أصول النحو في تاريخ النحو العربي مجموعة من "الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم واجتهاداتهم"⁽¹⁵⁾ وقد عرّفها السيوطي بقوله: «أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»⁽¹⁶⁾ وأصول النحو وأدلته أربعة أي: مأخوذة من كلامي ابن جني وابن الأنباري⁽¹⁷⁾ فهي السماع والإجماع والقياس عند ابن جني⁽¹⁸⁾ وهي النقل والقياس واستصحاب حال الأصل عند ابن الأنباري⁽¹⁹⁾.

1.1.4 السماع:

عرّفه السيوطي بقوله: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر»⁽²⁰⁾

والسماع بهذا المفهوم يمثل واقع اللغة العربية، لأن معظم قواعد النحو مستخرجة من استقراء فصيح كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف.

وإذا نظرنا إلى موقف ابن يعيش من السماع وجدناه "يحترم مواد السماع ويقف عندها ويسلم لها، فإذا خالفت المادة المسموعة شيئاً مما كثر واطرد حفظها ولم يبن عليها قاعدة ما"⁽²¹⁾

يتحدث ابن يعيش عن عمل ما النافية فيرى أن القياس فيها ألا تعمل شيئاً لعدم اختصاصها بأحد القبيلين، لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء كالهزمة وهل في قولنا: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟، فلم يجز لها أن تعمل لأنه ولها الفعل والمبتدأ والخبر، فقال: «اعلم أن (ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه ألا يعمل شيئاً، وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حدّ همزة الاستفهام وهل. ألا ترى أنك لما قلت: هل قام

زيدٌ؟ وهل زيد قائمٌ؟ فوليّه الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها، فهذا هو القياس في (ما) لأنك تقول: ما قام زيد كما تقول: ما زيد قائم، فيلتمها الاسم والفعل، غير أن أهل الحجاز يشبهونها (بليس) ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، كما يُفعل بليس، كذلك يقولون: ما زيدٌ منطلقاً وما أخوك خارجاً، فاللغة الأولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز»⁽²²⁾

واحترام ابن يعيش للسمع شواهد كثيرة فيرى في مبحث المفعول فيه أن اسم الزمان يجوز أن يكون اسماً وظرفاً إلا ما خصّه العرب بالظرفية ولم تستعمله مجروراً أو مرفوعاً، فذلك يؤخذ عنهم سماعاً، إذ يقول: « فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسماً وظرفاً، إلا ما خصته العرب بالظرفية، ولم تستعمله مجروراً ولا مرفوعاً وذلك يؤخذ سماعاً عنهم»⁽²³⁾.

2.1.4 القياس:

يعدّ القياس الأصل الثاني من أصول النحو بعد أصل السماع، وهو محمول عليه لأننا عندما نقيس إنما نقيس على فصيح كلام العرب، وهو ما عبّر عنه المازني بقوله: "ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"⁽²⁴⁾ ويرجع بعض الباحثين الفضل لابن الأنباري في استقرار القياس بمفهومه الشكلي ووضع الإطار النظري المتكامل له ولأركانه وتقسيماته المختلفة⁽²⁵⁾ والقياس في اصطلاح النحاة هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"⁽²⁶⁾ وهو معظم أدلة النحو والمعوّل عليه في غالب مسائله⁽²⁷⁾ لأنه يتداخل مع معظم أدلة النحو كالسمع والعلة والعامل والتقدير، فالقياس محمول على المسموع من كلام العرب، والعلة ركن من أركان القياس، والعامل بعضه يعمل بعلة الشبه كاسم الفاعل والصفة المشبهة والأحرف المشبهة بالفعل، والتقدير أثر مترتب عن القياس لأننا عندما نقدّر إنما نقدّر أصولاً كانت محتملة في القياس ولم تخرج للاستعمال لعلّة، كما في نحو: مخيوط ومجنوي إذ لم يخرجوا إلى الاستعمال وإن كانا الأصل، والعلة المانعة من ذلك هي علة الثقل.

لقد ورث ابن يعيش أقيسة الأوائل، فمذهبه في القياس امتداد لمذاهب سيبويه والفارسي وابن جني في القياس، فكتابه شرح المفصل حافل بالنقول عنهم، ومع ذلك فقد

توسع في إجراء القياس وأبان عن قدرته الفائقة في استقصاء الأقيسة وتفرد ببسط وشرح بعض هذه الأقيسة، وهذا مما يدل على طول باعه في مجال القياس، من مثل ذلك أنه كان يرى أن ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، فقد نقل عنه السيوطي قوله: «وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قَوِيَ أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يُوجِب، فكلما كان الشبه أخصَّ كان أقوى، وكلما كان أعمَّ كان أضعف. فالشبه الأعم كَشَبه الفعل الاسم، من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكماً، لأنه عامٌّ في كل اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه، لأن هذا يخص نوعاً من الأسماء دون سائرهما، فهو خاص مُقَرَّب للاسم من الفعل»⁽²⁸⁾.

فابن يعيش يقرر قاعدة قياسية مهمة عند حمل شيء على شيء فليس بالضرورة أن يأخذ الشيء المقيس الحكم الموجود في الشيء المقيس عليه إلا إذا قوي الشبه بينهما فإنه يأخذ الحكم، فالشبه إذا كان أخصَّ كان الحكم قوياً، وإذا كان الشبه أعمَّ كان الحكم قوياً، ومثال الشبه الأعم شبه الفعل بالاسم من حيث إنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكماً، لأنه عامٌّ في كل اسم وفعل، بخلاف إذا كان المعنى موجود في اسم دون اسم آخر، فهذا شبه خاص وهو مُقَرَّب لشبه الاسم بالفعل.

ويرى ابن يعيش أن القياس في اسم الفاعل أن يعمل منه ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال نحو قولك: زيدٌ ضاربٌ خالداً غداً، لأنه وارد بلفظ المضارع ويجري عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وإن كان الأصل فيه ألا يعمل ولكنه لما أشبه الفعل المضارع واجتمع فيه ما ذكرنا عمل عمله، إذ يقول: «وإنما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: هذا ضاربٌ زيداً غداً ومكرماً خالداً الساعة، لأنه على لفظ المضارع إذ كان جارياً عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، وهو في معناه، فلما اجتمع فيه ما ذكر عمل عمله. فأما إذا كان بمعنى الماضي فإنَّك لا تُعمله، إذ لا مضارعة بينه وبين الماضي، ألا ترى أن ضارباً ليس على عدد ضَرَبَ، ولا مثله في حركاته وسكناته، فلذلك لا تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس، ولا وحشيٌّ قاتلٌ حمزةً يوم أُحُدٍ»⁽²⁹⁾.

ويقرر ابن يعيش أن القياس في (إنّ) ألا تعمل لأنها حرف والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، إلا أنها لما أشبهت الفعل من جهتين: جهة اللفظ والمعنى عملت فيما أصله مبتدأ وخبر فنصل الأول اسماً لها ورفعت الثاني خبراً لها، فشبهها اللفظي بالفعل يكمن في بنائها على الفتح كبناء الفعل الماضي، وأما شبهها المعنوي فيكمن في طلبها الأسماء، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به، فأشبهت بذلك الفعل الذي قدّم مفعوله على فاعله كقولنا: ضرب زيداً عمرو، إذ يقول: «هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل وذلك من وجهين: أحدهما من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى، فأما الذي من جهة اللفظ فبنائها على الفتح كالأفعال الماضية، وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختصّ بها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر فت نصب المبتدأ وترفع الخبر - لما ذكرناه - من شبه الفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وشبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله، فإذا قلت: إنّ زيدا قائم كان بمنزلة ضرب زيداً عمرو»⁽³⁰⁾.

3.1.4 العلة:

بلغ التعليل في القرون المتأخرة شأواً عظيماً، فقد تكامل منهج القياس والتعليل على يدي أبي علي الفارسي وابن جني ومن جاء بعدهما في القرون المتأخرة، حيث أضحي التعليل رياضة عقلية تستهوي جمهور النحاة، فصار هدف كل نحوي إظهار قوة عارضته باستقصائه ما أمكن من العلل، وهو ما سعى إليه ابن يعيش من خلال شرحه لكتاب المفصل والتصريف الملوكي، حيث انصبت عنايته على اتباع كل حكم نحوي بحججه وعلله، وشغفه بالتعليل هذا جعل كتابه شرح المفصل مليئاً بالعلل النحوية، فقد نثر العلل في ثنايا هذا الكتاب إلى درجة أنه يصعب حصر هذه العلل وإحصائها، فقد تنوعت بين العلل القياسية والعلل الدلالية والعلل التحويلية.

وتكتسي العلة طابعاً إقناعياً، أي: أن النحوي عندما يعلل يهدف إلى الإقناع بذلك الحكم النحوي الذي ينجم عن هذه العلة، قال الإستراباذي: «اعلم أنّ قول النحاة إن الشيء الفلاني علّة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم، لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم»⁽³¹⁾.

لقد أوضحت العلة عند ابن يعيش رديف الحكم النحوي، وهي وسيلة يدلف بها إلى الحكم النحوي، لذلك توسع في تعليل أحكام النحو سعياً منه لتفسير نظام اللغة العربية والكشف عن حكمة الواضع، ومن ثم فكثرة العلل عند ابن يعيش لها ما يبررها لعدة اعتبارات أهمها أنّ "العلل النحوية في طبيعتها وجوه إقناعية اعتبارية خاضعة لاجتهاد النحوي وفق أصول صناعة النحو"⁽³²⁾ وعلى هذا الأساس تكون العلة: بمنزلة المانع الذي يمنع الشيء من المجيء على قياس النظائر من الأصول الصحيحة، وهو ما عبّر عنه عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله) بقوله: "العلة هي دائماً عند النحاة الأولين عامل اضطراب ومانع للاطراد في داخل الباب (خروج بعض أفرادها عنه)"⁽³³⁾.

وأمثلة التعليل عند ابن يعيش -كما ذكرنا آنفاً- كثيرة فلا يخلو نص من نصوص شرح المفصل إلا كان التعليل حاضراً فيه، فقد نثر علله في شرح المفصل مما يدل على قدرته على استقصاء ما أمكن من العلل، وهي عادة المتأخرين من النحاة، الذين وجدوا النحو قد اكتمل ونضح فشرعوا في استنباط علل النحو.

يعلل ابن يعيش عدم إعمال أفعال التفضيل ببعدها باسم الفاعل لأنها لا تثني ولا تجمع ولا تؤنث، فصارت بمنزلة الأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الفعل، كقولك: مررت برجل قطن جبهته وكتاناً ثوبه، فالقطن لا يثنى ولا يجمع وكذلك الشأن بالنسبة للكتان، وجعلاً مبتدأ وخبراً في موضع الصفة، كقولك: مررت برجل أخوك أبوه، حيث يقول: « فأما أفعُل هذه وبابها فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فبعُدَ من شبه اسم الفاعل، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال، كقولك: مررت برجلٍ قطنٌ جبَّتْه وبرجلٍ كتانٌ ثوبُه. ألا ترى أن القطن لا يثنى ولا يجمع وكذلك الكتان، وجعلاً مبتدأ وخبراً في موضع النعت، كقولك: مررت برجل أخوك أبوه، وإنما لم يثن أفعُل ولم يجمع ولم يؤنث لما تقدم من أنه قد تضمن معنى الفعل والمصدر، وكل واحد منهما لا تصلح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه، كذلك ما كان في معناهما أو متضمناً معناهما »⁽³⁴⁾.

ويعلل إعمال الصفة المشبهة بشبهها باسم الفاعل، وإن كان الأصل فيها ألا تعمل شيئاً لأنها اسم والاسم لا يعمل في اسم مثله، لأن الأسماء معانيها قائمة في نفسها، لا في غيرها لذلك كانت معمولة لا عاملة، ومن ثم لا يعمل منها إلا ما أشبه الفعل، كما هو حال

اسم الفاعل، ومن ثم فعمل الصفة المشبهة تم بحملها على اسم الفاعل، لأنها تثنى وتجمع نظير اسم الفاعل الجاري على فعله في تثنيته وجمعه وتأنيته وتذكيره صار موضع الفعل فعمل عمله، حيث قال: «قد تقدم القول أن مقتضى هذه الصفات أن لا تعمل من حيث كانت أسماء، والأسماء لا تعمل في أسماء مثلها، فأما الصفة المشبهة فإنها لما جرت على الموصوف، ثم نقل الضمير إلى الأول فجعل عاملاً في اللفظ تُنَى وُجِع وأُنِث على مقدار ما فيه من الضمير من نحو: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهِ وبرجلينِ حسنيَّ الوجهين وبرجالٍ حسنيَّ الوجوه وبامرأةٍ حسنةٍ الوجهِ، أشبهت اسم الفاعل فعملت عمله، كما أن اسم الفاعل الجاري على فعله في تثنيته وجمعه وتأنيته وتذكيره، صار محله محل الفعل فعمل عمله»⁽³⁵⁾.

ويعلل حذف الواو من الفعل بعلّة الثقل أي لوقوعها بين ياء وكسرة في نحو قولنا: يَوعَدُ وَيَوزَنُ، والواو في الأصل مستثقلة وقد اكتنفها ثقلان الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل في الفعل وجب تخفيفه بحذف الواو لأنها أثقل من الياء والكسرة فصار يَعدُّ ويَزنُ، حيث قال: «إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في الفعل نحو: يَعدُّ ويَزنُ ويردُّ للثقل، وذلك أن الواو مستثقلة وقد اكتنفها ثقلان: الياء والكسرة، والفعل نفسه أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل وجب تخفيفه، بحذف شيء من هذه الأشياء المستثقلة، فلم يجز حذف الياء لأنها حرف المضارعة، وحذفها يخل بمعناها مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة لأنه بها يعرف وزن الكلمة. فلم يبق إلا حذف الواو، وكان أبلغ في التخفيف لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنها ساكنة ضعيفة فقوي سبب حذفها»⁽³⁶⁾.

ويلخص ابن يعيش في هذا النص عنايته بتعليل أحكام الصرف وهو امتداد لجهوده في تعليل أحكام النحو، غير أن تعليله لأحكام الصرف لم يخرج عن إطار التعليل بعلّة الثقل وطلب الخفة، وهو ما عبّر عنه اللسانيون المحدثون بـ"قانون الاقتصاد اللغوي إلى الجنوح للجهد الأخف"⁽³⁷⁾.

2.4 الفقه وأصوله:

1.2.4 مفهوم الفقه:

لقد نشأت العلوم الإسلامية كالنحو والفقه وعلم الكلام وعلم الحديث وعلم القراءات في أحضان القرآن الكريم خادمة له، ومن ثم فيندر أن يوجد عالم من علماء العربية غير ملم بهذه العلوم، وهو ما كان عليه ابن يعيش إذ كان على معرفة واسعة بهذه العلوم ويتجلى هذا في استناده إلى هذه العلوم وهو يشرح كتاب المفصل للزمخشري.

والمراد بالفقه: "العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين خاصة، حتى لا يطلق بحكم العادة اسم الفقيه على متكلم وفلسفي ونحوي ومحدث ومفسر، بل يختص بالعلماء بالأحكام الشرعية الثابتة للأفعال الإنسانية كالوجوب والحظر والإباحة والندب والكراهة، وكون العقد صحيحاً وفساداً وباطلاً، وكون العبادة أداءً وقضاءً وأمثاله" (38) أما أصول الفقه فالمراد بالأصل: ما يبني عليه غيره (39) والفقه قد يبني على أصوله التي هي أدلته وتفرّع عنها (40) بينما يراد بأصول الفقه: "مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها، وكيفية حال المستدل بها" (41)

2.2.4 أثر الفقه وأصوله في الخطاب النحوي عند ابن يعيش:

لم يؤثر عن ابن يعيش قراءته للفقه وأصوله على شيخ معين، فغالبا شيوخه الذين تتلمذ عليهم كانوا نحاة وقراء ومحدثين، ولكنه عاش في العصر الأيوبي وهو العصر الذي ازدهرت فيه الدراسات الفقهية فليس مستبعدا أن يكون قد جلس إلى الحلقات الفقهية التي كانت تعقد في المساجد، ولمعرفة مدى تأثير الفقه وأصوله على اتجاه التعليل عند ابن يعيش سنحاول الوقوف عند بعض النصوص لنرى مقدار هذا الأثر.

أشار ابن يعيش إلى "أن أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لأنه يبتني على معرفة الكتاب والسنة ولا يعرف معناه إلا بمعرفة العربية لذلك كان شرطاً في صحة الاجتهاد" (42).

ولعل ما يثبت اهتمام الفقهاء بالنحو، هو تفرّد بعض الفقهاء بالغوص في مسائل النحو وتعمقهم فيها أكثر من النحويين أنفسهم قال الزركشي: «فإن الأصوليين دققوا

النظر في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب مُتَسَعٌّ والنظر فيه متشعبٌ، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي باستقراء زائد على استقراء اللغوي»⁽⁴³⁾

ونراه يثني ثناء مفرطاً على محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة حينما قال عنه: « وهو صاحب الإمام أبي حنيفة -رضي الله عنه- وذلك أنه ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير في كتاب الإيمان منه مسائل فقه تبتني على أصول العربية لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم »⁽⁴⁴⁾

وقد أورد ابن يعيش مجموعة من المسائل في هذا الكتاب مما ذكره محمد بن الحسن الشيباني، ثم علّق عليه قائلاً: « ولولا خوض هذا الإمام لجة بحر هذا العلم النفيس ورسوخ قدمه فيه، لما أَلَمَ بفقه هذه المسألة ونظائرها مما أودعه كتابه، فجاحد فضل هذا العلم مكابر والمنكب عنه خاسر »⁽⁴⁵⁾

ويقول في موضع آخر: « وقد سعى الإمام محمد بن الحسن الشيباني كتاباً له كتاب الأيمان، وإن كان معظمه تعليقاً على شرط نحو: إن دخلت الدار فأنت طالق وإن أكلت وشربت فأنت طالق »⁽⁴⁶⁾

ويغلب على الظن أنه اطلع على مسائل هذا الكتاب وتفحصها مسألة مسألة حتى حكم عليه هذا الحكم، ويكفي استدلالاً على ذلك أنه ساق منه بعض المسائل نحو قوله: «فمن مسألته الغامضة أنه إذا قال أي عبيدي ضربك فهو حر فضربه الجميع عتقوا، ولو قال أي عبيدي ضربته فهو حر فضرب الجميع لم يعتق إلا الأول منهم فكلام هذا الخبر مسوق على كلام النحوي في هذه المسألة»⁽⁴⁷⁾ ثم علّق على هذه المسألة قائلاً: «وذلك من قبل أن الفعل في المسألة الأولى عام وفي المسألة الثانية خاص، وإنما قلنا ذلك لأن الفعل في المسألة الأولى مسند إلى عام وهو ضمير أي وأي كلمة عموم، وفي المسألة الثانية خاص لأن الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب وهو خاص، إذ الراجع إلى أي ضمير المفعول والفعل يصير عاماً بعموم فاعله، وذلك أن الفاعل كالجاء من الفعل، وإنما كان كذلك لأن الفعل لا يستغني عنه وقد يستغني عن المفعول، فكأنه أحد أجزائه إلى لا يستغني عنها»⁽⁴⁸⁾

وعرّف الجنس فقال: « الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام وكل لفظ عمّ شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أم لم يختلف »⁽⁴⁹⁾.

فقد أورد التعريف هنا ورآه متطابقا بين النحاة والفقهاء وذكر مسألة جمع فيها بين الفقه والنحو والحديث فقال فيها: « قال الفقهاء لو قال أقسم أو أحلف أو أشهد ثم حنث وجبت عليه الكفارة، لأنه يصرف إلى معنى أقسم بالله ونحوه، إذ كان يلزم المسلم إذا حلف أن يحلف بالله »⁽⁵⁰⁾.

وكثيرا ما كان ابن يعيش يستأنس بألفاظ الفقهاء وعباراتهم لشرح وتوضيح معنى نحوي حيث يقول: « وحكى الكسائي منهم أنه سمع في حى حموان وفي رضا رضوان وهذا نص في محل النزاع »⁽⁵¹⁾.

وقال أيضا: « ...قال سيبويه: سألت الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل -يعني العرب- قال القياس هو النصب وتأول الرفع على الحكاية، وأنشد أبو عمرو:

إِذَا مَا أَتَيْتُ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وهذا نص في محل النزاع »⁽⁵²⁾.

ومن أبرز مظاهر التأثير الفقهي عند ابن يعيش الاستعانة بأمثلة مستوحاة من أصول الفقه لتوضيح تعليقاته النحوية من ذلك استدلاله على أن المفرد أصل والجملة الواقعة موقعه فرع عليه ممثلا لذلك بمثال من الشريعة وهو شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل، فقال: « فإن قيل فلم زعمتم أن المفرد أصل والجملة واقعة موقعه، فالجواب أن البسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه، ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل »⁽⁵³⁾.

3.4 علم الكلام:

1.3.4 مفهوم علم الكلام:

عرّفه ابن خلدون في المقدمة بقوله: « هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والردّ على المبتدعة والمنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنّة، وسرّ هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد»⁽⁵⁴⁾

وبناء على هذا التعريف الذي أورده ابن خلدون يتبين لنا أن علم الكلام يهدف إلى الدفاع عن العقيدة الإسلامية باستخدام آليات الحجاج قصد الرد على المبتدعة وأصحاب العقائد الزائفة إعلاء لشأن العقيدة الإسلامية.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن علم الكلام " كانت مباحثه مندرجة في مباحث الفقه، وكان البحث في الدين بأحكامه يسمى فقها، ثم خُصّ البحث في العقائد باسم الفقه الأكبر من طرف أبي حنيفة، وينسب له كتاب الفقه الأكبر، وخصّ البحث في الأحكام الفقهية وهي الفروع باسم الفقه"⁽⁵⁵⁾.

2.3.4 أثر علم الكلام في الخطاب النحوي عند ابن يعيش:

ما من شك فإن علم الكلام أسهم مساهمة فعّالة في بعث البحث النحوي والأصولي، إذ يرجع فيه الفضل في بلورة علم أصول النحو على يد العلامة أبي الفتح ابن جني الذي قال في مقدمة كتاب الخصائص: « وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»⁽⁵⁶⁾.

على أن هذا التقليد الذي يصرّ عليه بعض المحدثين من أن تقليد النحاة للفقهاء والمتكلمين في صياغة الهيكل العام لعلم أصول النحو كان تقليدا أعى لا أساس له من الصحة، لأن ابن جني قد راعى خصوصيات علم أصول النحو، وأن هذا التشابه الكبير في الهيكل العام لأصول النحو يمكن تلمسه بوضوح عند المتأخرين كابن الأنباري والسيوطي اللذين قلّدا الفقهاء ولم يغيّرا إلا الأمثلة فقط. أما دور علم الكلام فيمكن تلمس دوره بوضوح في نضج الفكر النحوي عند أعلام العربية خاصة المتكلمين منهم لإعمالهم العقل واستخدامهم أساليب الجدل والحجاج، وبهذا الصدد يقول د.عبد السلام المسدي: « ولا

يمكن أن نغفل في هذا المقام عما ولّده علم الكلام من انكباب على فحص الظاهرة اللغوية، ورغم السياق العقائدي الذي اصطبغ به النظر في الكلام رغم المنظور الجدلي الذي أحدثه تنازع الفرق وخصام المذاهب، فإن منافذ البحث فيه قد أفضت إلى تصورات لسانية على غاية من الدقة فضلا عن التولدات الفكرية الخصيبة»⁽⁵⁷⁾.

3.3.4 مظاهر تأثير علم الكلام في الخطاب النحوي عند ابن يعيش:

لا شك أن عناية ابن يعيش بعلم الكلام قد كان له الأثر البالغ في توجيه تعليقاته النحوية، فهو يقف عند بعض الأبواب النحوية ويحاول التماس التعليق المناسب لظواهر النحو، مستفيدا بذلك من تراث السابقين له، وبهذا الصدد يقول د.عبد الإله نيهان: «وبرزت في تعليقاته النزعة الكلامية فهو يقف عند علة الفاعلية والمفعولية وأصالة التذكير، وعلة بناء الفعل وعلة كون النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والعلل في كل ما ذكرناه وغيره علل ذات طبيعة عقلية برهانية، استمد منها ما استمد من تراث النحاة وصاغه وهذبه ونماه، وقدمه إلينا مصطبغا بصبغة كلامية»⁽⁵⁸⁾ ولعل ما يثبت تأثر ابن يعيش بمنهاج المتكلمين هو استخدامه لمصطلحات علم الكلام.

1.3.3.4 البسيط والمركب⁽⁵⁹⁾:

قال ابن يعيش: «والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران: أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه»⁽⁶⁰⁾.

2.3.3.4 الأصل والحادث⁽⁶¹⁾:

تحدث ابن يعيش عن المعرفة والنكرة فقال: «النكرة هي الأصل والتعريف حادث»⁽⁶²⁾.

3.3.3.4 السبب والمسبب⁽⁶³⁾:

علّق ابن يعيش على عبارة "كلمته حتى يأمر لي بشيء" فقال: «والسبب قد وجد والمسبب لم يتحقق بعد»⁽⁶⁴⁾.

وفي موضع آخر تناول عبارة "أطع الله حتى يدخلك الجنة" فرأى أن "السبب والمسبب معا مستقبليان" ⁽⁶⁵⁾ أي لم يتحققا بعد.

4.3.3.4 الاسم عين المسمى ⁽⁶⁶⁾:

قال ابن يعيش: «اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان، لأن الجمع بينهما أكد من أفراد أحدهما بالذكر وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير المسمى، إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه، فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عيناً كانت تلك الحقيقة أو معنى تمييزاً لها باللقب، ممن يشاركها في النوع والمسمى تلك الحقيقة وهي ذات ذلك اللقب أي صاحبه» ⁽⁶⁷⁾ ويتوافق رأي ابن يعيش هذا مع ما يذهب إليه علماء الكلام من أن الاسم ليس عين المسمى ⁽⁶⁸⁾.

ولعل هذه الأمثلة المستقاة من شرحه على المفصل تدل بوضوح على ثقافة ابن يعيش الكلامية، مما يرجّح أنه كان على مذهب الأشاعرة، ومَرَّبنا سابقاً عرضه لرأي الزمخشري - وهو معتزلي- في مبحث الفعل وعلّق عليه بقوله جرى فيه على قاعدة مذهبه، مما يقوي الرأي أنه لم يكن معتزلي المذهب بل كان أشعرياً.

5. المرجعيات الفلسفية للخطاب النحوي عند ابن يعيش:

تتمثل المرجعيات الفلسفية للخطاب النحوي عند ابن يعيش في المنطق اليوناني، الذي كان قد غزا النحو العربي مع نهاية القرن الثالث الهجري، غير أن تأثر ابن يعيش بالمنطق اليوناني لم يتجاوز عنده حدود المصطلحات المنطقية فلم يمس المنطق عنده صميم النظرية النحوية، يقول عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله): «على إثر ما حصل من تسرّب الكثير من المفاهيم المنطقية في النحو العربي في نهاية القرن الثالث الهجري (ويتراءى ذلك جيداً في جميع الكتب النحوية) أعجب العلماء بما أدخل من الحدود على النحو مما سموه بأوضاع المنطقيين، وخاصة في الكثير مما جاء بعنوان مختصر في النحو، ألّف لتعليم العربية مثل (الموجز) لابن السراج و(الجمال) للزجاجي وغيرهما، ففيهما أثر واضح للمنطق اليوناني، إلا أن النظرية الأساسية لم تمس، فكأن الحدود وبعض المفاهيم أضيفت فقط إلى ما عُرف من حدود القدامى» ⁽⁶⁹⁾.

ويقول أيضا: «وتفطن الكثير من العلماء إلى وجود نظريتين مختلفتين في النحو، فمنّها القراء -كما فعل الزجاجي في الإيضاح-ومن جاء بعده ممّن استساغ المفاهيم المنطقية، فميّزوا فيما بعد بين الحدّ بالجنس والفصل، وبين الحدّ بذكر الصفات اللازمة أي: الخصائص أو العلامات وهو الحدّ العربي (وسمّوه الحد بالرسم تخليطاً بينه وبين الحدّ الرسمي المنطقي)»⁽⁷⁰⁾.

وهذا يدل على أن بعض النحويين وإن تأثروا بالمنطق اليوناني فإن هذا التأثير لم يتجاوز موضوع الحدود، وأن بعضهم أدرك الفرق بين الحد بالجنس والفصل وهو أحدّ اليوناني، والحد بذكر الخصائص والعلامات وهو الحدّ العربي، وقد تفطن ابن يعيش إلى الفرق بينهما فقال: «والفرق بين العلامة والحدّ أن العلامة تكون بالأمر اللازمة والحدّ بالذاتية»⁽⁷¹⁾ وقال ابن الحاجب: «الفرق بين الحدّ والخاصّة أنّ الحدّ يجب أن يكون في جميع آحاد المحدود، أمّا الخاصّة فهي التي تكون في بعض آحاده خاصّة»⁽⁷²⁾ ويقول الخوارزمي: «كل إخبار إسناد ولا ينعكس، بدليل أنك إذا قلت اضرب ولا تضرب، فقد وُجد الإسناد في كل منهما ولم يُوجد الإخبار، هذه علامة وليست بحدّ إذ لو كان حدّا لانعكس، وهو غير منعكس بقولهم: أين وكيف ومتى، فإن هذه أسماء ولا يجوز الإسناد إليها»⁽⁷³⁾.

من خلال الأقوال السابقة يتبين لنا أن الحدّ غير العلامة، فقد فرّق ابن يعيش بين الحد والعلامة ورأى أن العلامة تكون بالأمر اللازمة والحد يكون بالأمر الذاتية، في حين رأى ابن الحاجب أن الفرق بين الحدّ والخاصّة يكمن في أن الحدّ يجب أن يكون في جميع آحاد الحدود، أمّا الخاصّة فتكون في بعض آحاده فقط، بينما رأى الخوارزمي أن الفرق بين العلامة والحدّ يتجلى في أن من شروط الحدّ أن ينعكس، فلمّا لم ينعكس تبين أنه علامة وليس بحدّ.

تعريف المنطق: عرّفه محمد مهران بقوله: «المنطق هو العلم الذي يبحث في المبادئ العامة للتفكير الصحيح، إذ يضع الشروط الضرورية والكافية التي يتم بواسطتها الانتقال من قضايا يفترض صدقها إلى النتائج اللازمة عنها، وهذا يعني أن للمنطق مجاله الخاص وطبيعته الخاصة التي تميزه عن غيره من العلوم، فمجاله الفكر الإنساني ولكن من زاوية

خاصة وهي الشروط التي تجعل الفكر صحيحا وخاليا من التناقض في جميع العمليات الاستدلالية»⁽⁷⁴⁾.

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن المقصود بالمنطق الآلة التي تعصم الفكر من الوقوع في الخطأ بناء قواعد خاصة يفرضها فيتم بواسطتها الانتقال من قضايا يفترض صدقها للوصول إلى النتائج اللازمة عنها.

على الرغم من حرص ابن يعيش على شرح كلام الزمخشري وبسطه في أيسر صورة و أوضحها حاذيا بذلك حذو الزمخشري الذي أراد بكتابه المفصل أن يكون كتابا في النحو التعليمي لذلك نراه يتوسع في بسط عباراته معللا لأحكامه النحوية، إلا أن شرحه للمفصل لم يخل من مسحة منطقية على الرغم من سهولة أسلوب الشارح، والسبب في ذلك برأبي تأثره بالمنطق الأرسطي الذي كان قد غزا النحو العربي في أعقاب القرن الرابع الهجري، ولا أدل على ذلك من اعتراف ابن يعيش نفسه بانتقال علوم اليونان إلى العرب حينما قال: «...كأنه احترز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة، فإن أصول هذه العلوم يونانية ثم انتقلت إلى العربي فمعاني هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة إلا بمعرفة ألفاظها، والوصلُة إلى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية»⁽⁷⁵⁾

وحسب رأي المستشرق جولدتسيهر⁽⁷⁶⁾ فإن علوم الأوائل اسم أطلقه الفلاسفة الإسلاميون على تلك العلوم التي انتقلت إلى البيئة العلمية الإسلامية بتأثير المؤلفات المأخوذة عن الكتب اليونانية تأثيرا مباشرا أو غير مباشر وهي التي يسمونها كتب الأوائل في مقابلة علوم العرب⁽⁷⁷⁾.

ولم تذكر كتب التراجم التي ترجمت لابن يعيش قراءته للمنطق على شيخ معين، والراجح أنه درسه بنفسه، فالرجل كان واسع الثقافة ملما بعلوم شتى فكان نحويا محدثا متكلمًا وعلى دراية بعلم القراءات زيادة على إلمامه بالمنطق اليوناني، ولا أدل على ذلك من استخدامه الواسع لمصطلحات المنطق كالجنس والنوع والجوهر والعارض، وعنايته الفائقة بالحد على طريقة المناطق. يقول د. عبد الإله نهان: «إذا نظرنا إلى المنطق على أنه نظام فكري يعتمد المقدمات ليصل إلى النتائج، وأنه يهتم أساسا بقضية الهوية وبالحدود الجامعة المانعة، وبالعلل والبراهين، فشرح المفصل هذا كله بني على نسق منطقي رصين،

أخضعت فيه المادة النحوية لمقتضيات الصياغة المنطقية والترتيب المنطقي. ونجد الأثر المنطقي في الشرح بارزا وعلى قدر من الوضوح والجلاء بحيث أصبح الشرح كله مثالا لدى المنطقيين ونموذجا لامتزاج المنطق بالنحو. ولم يبق الأمر مجرد تأثر أو استخدام لمصطلح... ولذلك فإنه بالإمكان أن نزعّم أننا نواجه بناء منطقيا متماسكا مادته النحو العربي، فإذا أحببنا أن نلتمس أثر الثقافة المنطقية في هذا البناء فإننا واجدوه شاملا عاما، وإن شئنا البحث عنه والتنقير في الجزئيات فإننا نواجهه في الشرح أنى توجهنا في تقسيمات الكتاب وتفريعاته وحدوده وقياساته ومناقشاته»⁽⁷⁸⁾.

على أن اللافت للانتباه أنّ ابن يعيش تأثر بالمنطق في الحدود والتعريفات، بمعنى أن المنطق عنده لم يمس صميم المادة النحوية، فكأنه يميز بين المنطق الأرسطي والمنطق الفطري في النحو العربي الذي وهبه الله لثلة من النحويين كالخليل وسيبويه فهو سائر في طريقهم، ويكفي الاستدلال على ذلك بأن ابن يعيش لم يخرج عن المنحى التعليلي الذي وضعه الخليل وسيبويه، فجّلّ علله مستوحاة من التراث النحوي فهي علل فطرية حسية قريبة من روح اللغة تذكرنا بتلك التعليقات التي نثرها الخليل بن أحمد في كتاب تلميذه النّابه سيبويه.

1.5 مظاهر عناية ابن يعيش بالمنطق:

تتجلى مظاهر عناية ابن يعيش بالمنطق في الحدّ بالجنس والفصل على طريقة المناطق واستخدام مصطلحات المنطق كالذاتي واللازم والعارض والبدال والمدلول عليه والجوهر والعرض، على أن الحقيقة التي أودّ إثباتها أن استخدام ابن يعيش للمنطق لم يمس صميم المادة النحوية عنده، لأنه غايته من شرح المفصل التوسع في تعليل أحكام النحو والغوص في أسرار العربية، ولا غرابة في ذلك فقد صرّح في مقدمة شرح كتاب المفصل أنه سيتبع كل حكم في المفصل حججه وعلله، فكتابه وضع في الأساس لمن يريد التوسع في طلب هذا العلم وإن كان كتابا في النحو التعليلي. أمّا ميله إلى استخدام مصطلحات المنطق والتحديد بالجنس والفصل للمفاهيم النحوية، فهو اتجاه تجسد بوضوح عند نحاة القرن الرابع الهجري وأغلبهم كانوا من المتكلمين، فاقضى ابن يعيش أثرهم وقد كان متكلمًا. ولعل ما يدفعني إلى إدراج ابن يعيش ضمن أقطاب المدرسة

الخليلية القديمة⁽⁷⁹⁾ هو أن هذا النحوي تابع الخليل وسيبويه والرماني وأبي علي الفارسي وابن جني في كثير من آرائهما بل وأضاء وشرح ما استغلق من كلامهم. ومع ذلك فإن أثر المنطق عند ابن يعيش يتجسد بوضوح في الحدّ بالجنس والفصل، واستخدام مصطلحات المنطق.

1.1.5 الحدّ بالجنس والفصل:

2.1.5 مفهوم الحدّ وانتقاله إلى التراث النحوي:

يعرف السكاكي الحدّ بقوله: «الحدّ عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل، عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركّب منهما تعريفا جامعا مانعا. ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفرادهِ إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه آبيا دخول غيره فيه»⁽⁸⁰⁾.

ويعرفه عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: «إنّ الحدّ في مفهومه العام هو الوصف المميز لطريقة صوغ وحدة أو أي عبارة»⁽⁸¹⁾ ومعنى هذا أن صوغ جمع التفسير لمفردة ما لا يكون إلا بطريقة معينة، وصوغ التصغير لكلمة ما لا يكون أيضا إلا بطريقة معينة، وبالنسبة إلى بناء الكلمة أيضا لا تكون إلا بطريقة معينة، والأمر ذاته بالنسبة إلى الجمل لا تكون إلا بطريقة معينة، وهذه الطرائق في صوغ الألفاظ والجمل والعبارات لا تعرف إلا بتصفح كلام العرب والتعرف على طريقتهم في الصوغ، فإذا حددها النحوي صارت حدّا يصوغ على وفقه ما شاء من الكلم والعبارات⁽⁸²⁾ فالحد عند النحاة الأولين لا يحدد المعاني والمفاهيم، بل يختص بضبط الإجراءات والعمليات التي تتولد منها العبارات، ولا يكون للحد عند سيبويه ومعاصريه أي وظيفة أخرى إلا هذا التحديد الضابط الإجرائي⁽⁸³⁾.

ويبدو أن مفهوم الحد قد انحرف عما كان عليه الحال عند سيبويه فالحد عند سيبويه هو حد إجرائي "لأنه يصف مجرى الوحدات اللغوية والإجراءات المولدة له"⁽⁸⁴⁾ وصار الحدّ بعد القرن الرابع الهجري يقوم على التحديد بالجنس والفصل وهذا الحد هو الحد الأرسطي الذي تأثر به النحاة ممن عرف منطق أرسطو.

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الحدّ والتعريف شيء واحد ذلك أن "الحدّ هو البعد الذهني الذي تتصور بمقتضاه جنس الشيء وفصله، وأن التعريف هو ما ينبثق عن هذا التصور، وبذلك يكون التعريف مجموع ما نعبر به من كلمات عن مضمون الحدّ"⁽⁸⁵⁾ وبهذا يظهر أن مفهوم الحد والتعريف متقاربان لأن التعريف يشكل العبارات الأساسية للحد.

أمّا عن انتقال الحد إلى النحو العربي فيرى عبده الراجعي أن النحويين العرب قد أولوا الحدود النحوية عناية فائقة منذ نشأ الدرس النحوي وهو أمر طبيعي، لأن التعريف هو الذي يحدد سمات الشيء ويميزه من غيره ويبين خصائصه، وإذا كان التعريف قمة العلم وغاية الفكر عند أرسطو، الذي جعل التعريف التام قائما على الجنس والفصل النوعي، واشترط أن يدخل في التعريف عناصر المعرف فقط، وأن تنظم هذه العناصر في نسق صحيح، وأن تخرج منه العناصر الأخرى لتحقيق الهدف الأساس من التعريف وهو الوصول إلى جوهر المعرف أو ماهيته⁽⁸⁶⁾.

والواقع أن العناية الفائقة التي يتحدث عنها عبده الراجعي لم تكن بهذه الكثرة في زمن سيبويه بدليل أنه لم يعن بحد الاسم واكتفى بالتمثيل له بقوله رجل وفرس وحائط، وإنما ظهرت العناية بالحدود بهذه الكثرة في القرن الرابع الهجري، بعد غزو المنطق الأرسطي للنحو العربي ويظهر هذا في كثرة تصنيف ابن السراج للأبواب النحوية على هدي الكليات الخمس وعنايته بالحدّ بالجنس والفصل على طريقة المناطق.

أمّا عبد القادر الفاسي الفهري فيرى أنه يوجد في التراث العربي ما يرقى بنا إلى الحدّ الذي يتوخّى المفهوم⁽⁸⁷⁾ غير أنه يعتقد أن ما أتى به النحاة من حدود وشروط وعلامات لا تصلح البتة في التحديد، مما جعله يقرّ أنها غير كافية وغير منظّمة بالشكل الذي يجعل منها جهازاً وصفيّاً أو نظرية للخصائص المقولية للكلمات⁽⁸⁸⁾.

ومفهوم الحدّ كان ماثلاً في ذهن ابن يعيش وطبقه أحسن تطبيق في شرحه على مفصل الزمخشري، إذ كان غالباً ما يستعرض التعريف اللغوي للاستثناء أو الإعراب أو المصدر ثم ينصرف إلى النظر في ما يندرج تحته من القواعد التي تتصل بهذا البحث أو ذاك، ناهيك عن تتبعه لحدود الزمخشري التي كان غالباً ما يعترض عليها ويحاول تعديلها

وتصويبها لتنسجم مع قواعد النحو، يقول عبد اللطيف الخطيب: « وقد جرى ابن يعيش على المنهج ذاته. وكان يولي الحدود اهتمامه ويدقق النظر فيها، فلا يتخطاها سريعا إلى ما وراءها إلا بعد أن يشبعها مناقشة وبيانا إلى أن تستوي فيه على وضع معقول لا مجال لنقدها أو قصورها عن الشمول الذي يراد منها، وكثيرا ما كان يقف عند حدود الزمخشري فيكيح من جماح عبارته أحيانا، ويرى فيها أحيانا تسمحا ينبغي أن يتجنب أو قيودا لا ضرورة لها، ويسوق بعد مناقشة حد الزمخشري حدًا من قدحه ووضعه يراه أقوم وأفضل من سواه، وأدل على المقصود من غيره، بل مما ساقه الزمخشري ويذكر فصائل الحد الذي ساقه ومميزاته على غيره من الحدود»⁽⁸⁹⁾.

وكان ابن يعيش يلجأ في بعض الأحيان إلى الاعتراض على مصطلحات الزمخشري، ومرد ذلك رغبته في توضيح مصطلحاته التي قد تكون مهمة غير واضحة⁽⁹⁰⁾.

وقبل التعرض لمنهج ابن يعيش في عرضه للحدود النحوية لابد من الاستئناس بنماذج من ذلك وسنكتفي ببعض الأبواب النحوية التي على ضوءها يمكن تلمس منهج ابن يعيش في تناول الحدود النحوية والطريقة المتبعة في مناقشتها.

يقول في باب الفاعل: «واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء. وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك، لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل، إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرا فيه. وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا، كأنه احتراز بقوله لمجرد كونه خبرا كونه خبرا من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتى الخروج؟، فإن هذه الظروف التي وقعت أخبارا يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونه خبرا بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام»⁽⁹¹⁾.

ولم يقبل ابن يعيش الحد الأخير بل رده وما جاء في رده قوله: « وهذا الكلام عندي ليس بمرضي لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا، إذ لو كان الأمر

كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب، فلما لم يجب ذلك في كل خبر عِلِمَ أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا، وهو كونه عاملا فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه، كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك أين زيد ونظائره سبب أوجب تقديمه فاعرفه»⁽⁹²⁾.

وبعد ذلك لخصّ أقوال النحاة في تعريف الفاعل وهو دليل على هضمه لتراث النحويين قبله فكتابه هذا يعتبر موسوعة نحوية بالنظر إلى ما أودعه فيه من آراء ومذاهب نحوية، دلت على عقليته الفذة في المعارضة والترجيح بين المذاهب النحوية، فقال: «وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام، ما دام مقدما عليه وذلك نحو: قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلا، وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرضا للعوامل اللفظية»⁽⁹³⁾.

وبعد ذِكْرِهِ لرافع الفاعل عاد من جديد للحديث عن حد الفاعل فساق عدة تعاريف له، فقال: «وربما قال بعضهم في عبارته الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه»⁽⁹⁴⁾. ثم قال معلقا: «وهو تقريب وهو في الحقيقة غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي»⁽⁹⁵⁾.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن ابن يعيش يعتني عناية بالغة بالتعاريف والحدود فيحاول حشد أكبر قدر ممكن منها، مما يدل على سعة اطلاعه على التراث النحوي، ولكنه كان يكتفي أحيانا بعرض هذه التعاريف فحسب دون مناقشة وأحيانا أخرى يعلق على بعضها أو تراه يقدح في بعضها الآخر، غير أنه لم يقدم تعريفا جامعاً مانعاً للفاعل.

3.1.5 استعمال مصطلحات المناطق:

لقد استعمل ابن يعيش في معرض شرحه لمفصل الزمخشري طائفة من المصطلحات المنطقية كالمدلول عليه والجنس والعرض والعارض والذاتي واللازم

وهي مصطلحات تعكس بوضوح تأثر ابن يعيش بالمنطق على أن هذا التأثر لم يمس صميم المادة النحوية عنده. وفيما يلي عرض لأهم المصطلحات المنطقية الواردة في شرح المفصل:

1.3.1.5 دلالة المطابقة والالتزام والتضمّن⁽⁹⁶⁾:

استعمل ابن يعيش مصطلحات المطابقة والالتزام والتضمّن في معرض حديثه عن الإعراب والمعرّب فقال: « اعلم أن المعرب يفيد الكلمة والإعراب فالكلمة ذات المعرب التي وقع بها الإعراب اسما كان أو فعلا، إلا أن دلالته على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالته على الإعراب دلالة التزام »⁽⁹⁷⁾.

ويقول عن الفعل اللازم: « وما يدل عليه بصيغه الفعل أقوى مما لا يدل عليه الصيغة فتعديه إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان، لأن الفاعل قد فعله و أحدثه ولم يفعل الزمان إنما فعل فيه الزمان أقوى من المكان، لأن دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ فدلالته عليه تضمين، ودلالته على المكان ليست من اللفظ وإنما هي من خارج فهي التزام ودلالته التضمين »⁽⁹⁸⁾.

2.3.1.5 الدليل والمدلول⁽⁹⁹⁾:

واستعمل ابن يعيش أيضا مصطلحي الدليل والمدلول عند حديثه عن الإعراب فنصّ على أن الإعراب دليل والمعرّب مدلول عليه، فقال: « إنّ الإعراب دليل والمعرّب مدلول عليه، ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد تقدم ذكر المدلول عليه »⁽¹⁰⁰⁾.

3.3.1.5 العارض واللازم⁽¹⁰¹⁾:

ذكر ابن يعيش مصطلحي العارض واللازم في معرض حديثه عن القلب و الإعلال فقال: « أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة لأن العارض كالمعدوم لا اعتداد به، ألا ترى أنهم لن يقبلوا نحو اشتروا الضلالة ولتبلون ولا تنسوا الفضل لكون الحركة عارضة لالتقاء الساكنين »⁽¹⁰²⁾.

ويقول أيضا: « فأمالوا الألف لكسرة الإعراب وهي عارضة تزول عند زوال عاملها وحدوث عامل غيره، لكنهم شبهوها بكسرة عين فاعل بعد الألف، وذلك أن الغرض من

الإمالة إنما هو مشكلة أجراس الحروف والتباعد من تنافها، وذلك أمر راجع إلى اللفظ إذ لا فرق فيه بين العارض واللازم»⁽¹⁰³⁾.

4.3.1.5 اللزوم⁽¹⁰⁴⁾:

ورد هذا المصطلح في معرض حديث ابن يعيش عن الإبدال، فقال: « وإنما وقع البديل في نحو آدم لازماً لاجتماع الهمزتين، ومعنى اللزوم أنه لا يجوز استعمال الأصل، وأما راس فيجوز استعمال الأصل والفرع فكان غير لازم لذلك»⁽¹⁰⁵⁾.

5.3.1.5 العَرَض⁽¹⁰⁶⁾:

ورد مصطلح العَرَض -وهو إحدى كَلَيَّات أرسطو المنطقية- في معرض حديث ابن يعيش عن الجزاء فقال: « قد ذكرنا أن الشرط والجزاء لا يَصْحَاحُ إلا بالأفعال، أما الشرط فلأنه علّة وسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد إنما تكون بالأعراض والأفعال»⁽¹⁰⁷⁾.

6.3.1.5 العام والخاص⁽¹⁰⁸⁾:

استعمل ابن يعيش مصطلحي العام والخاص وذلك في معرض حديثه عن الفاعل، فقال: « إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض، لأن الفعل إذا اسند إلى عامّ عمّ، وإذا اسند إلى خاصّ خصّ »⁽¹⁰⁹⁾.

7.3.1.5 الجنس والنوع⁽¹¹⁰⁾:

استعمل ابن يعيش مصطلحي الجنس والنوع وذلك في باب الفاعل، فقال: « وإنما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين إذ كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع، لأنهم يقصدون بهما الاحتواء على الأشخاص وهما في هذا الحكم واحد»⁽¹¹¹⁾.

8.3.1.5 الذاتي واللازم⁽¹¹²⁾:

تحدث ابن يعيش عن مصطلحي الذاتي واللازم وهما من مصطلحات المنطق وذلك بمناسبة حديثه عن خصائص الأفعال، فقال: « والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا

تفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن لبطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك ألا ترى أننا لو قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل»⁽¹¹³⁾.

9.3.1.5 الفصل⁽¹¹⁴⁾:

ذكر ابن يعيش مصطلح الفصل وهو إحدى كليات أرسطو المنطقية في معرض حديثه عن علة تسمية الفعل، فقال: « فإن قيل ولم لقب هذا النوع فعلا وقد علمنا أن الأشياء كلها أفعال الله تعالى، قيل إنما لقب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخص بهذا اللقب لأنه دال على المصدر والمصدر هو الفعل الحقيقي فلقب بما دل عليه »⁽¹¹⁵⁾.

10.3.1.5 الجوهر⁽¹¹⁶⁾:

من المصطلحات المنطقية التي استعملها ابن يعيش مصطلح الجوهر وذلك في معرض حديثه عن حد الكلمة، فقال: « اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تميزا ذاتيا حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب، وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل علي حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة »⁽¹¹⁷⁾.

2.5 الملحق التداولي في الخطاب النحوي عند ابن يعيش:

اتجه بعض الدارسين المحدثين إلى قراءة التراث اللغوي عموما بوصفه إنتاجا علميا فرضته سياقات تاريخية علمية معينة (ارتباط نشأة البحث اللغوي عند العرب بالعامل الديني)⁽¹¹⁸⁾ إن الدراسة العلمية للتراث تأسست في رحاب ما أطلق عليه مصطفى غلفان لسانيات التراث "التي تستهدف دراسة الفكر اللغوي القديم من حيث أنه تصوّرات ومفاهيم وطرق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة"⁽¹¹⁹⁾ وبصرف النظر عن أهداف هذه القراءة التي تهدف إلى إثبات السبق التاريخي للعرب في مجال الدراسات اللغوية، أو تأصيل النظريات اللسانية العربية الحديثة في الفكر اللغوي القديم، فإن

العودة إلى التراث وقراءته قراءة واعية في ضوء النظريات اللسانية الحديثة أضحت ضرورة ملحة، يقول صلاح الدين الشريف: «نعم إننا نؤمن بوجوب الرجوع إلى التراث بثوابت العلم الحديث بحثاً عن نظريات أخرى، وتصورات علمية أخرى، معتمدين على المنهج الافتراضي الاستنتاجي، وما يستلزمه الافتراض من حدوس نكوّنها بجمع الملاحظات النظرية والمعطيات الاختبارية، وهذا أمر ضروري لا يستلزم حتماً أن نكون من صنف السلفيين أو المحافظين الذين يعتقدون أن العربية لغة خاصة لا توصف بما توصف به اللغات الأخرى»⁽¹²⁰⁾.

بناء على هذا النص نستنتج أنه لا مناص من العودة إلى التراث لإعادة قراءته من جديد، لأن هذا التراث العلمي الزاخر يضمّر خطابات علمية قد لا يمكن الوقوف عليها ما لم يتم مقاربتها في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، وهذا ما تراءى لي وأنا أبحث في تراث ابن يعيش النحوي، حيث وجدت إشارات وملاحم التفكير التداولي⁽¹²¹⁾ عند ابن يعيش كالحجاج وأفعال الكلام.

1.2.5 مفهوم التداولية: «هي الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحديثية والبشرية»⁽¹²²⁾.

ومعنى هذا أن التداولية تعنى بدراسة اللغة في الاستعمال أي في مختلف مقامات التواصل، مستحضرة بذلك عدة عناصر منها: "السياق الظرفي والظواهر السيكلولوجية والسوسيولوجية التي تتمظهر في طريقة اشتغال العلامات"⁽¹²³⁾.

وإذا أنعمنا النظر في الخطاب النحوي لدى ابن يعيش وجدنا أنه يستحضر العملية التواصلية في سياقها التداولي على النحو الآتي:

المرجع

(ما يُتكلم عنه) وهو مسائل النحو والصرف

المرسل إليه

المتكلم

(الذي يوجّه إليه الكلام) وهو المتعلم

(الذي يتكلم) وهو ابن يعيش

2.2.5 استعمال فعل التوجيه اعلم:

يكثر ابن يعيش من استعمال الفعل (اعلم)⁽¹²⁴⁾ وهو فعل يتضمن إنجازاً، أي: يحمل سمة توجيهية اتجاه المتعلم، وذلك بإقناعه بمسألة نحوية معينة فيدعن لها بلا اعتراض، ويبدو أن ابن يعيش متمرس بأساليب المتكلمين في المناظرة والحجاج، ولا ريب في ذلك لأنه كان على مذهب الأشاعرة، كما أنه اهتم مهنة التدريس في حلقات المساجد، فطبيعي جداً أن يمارس الحجاج وهو يدرّس لإقناع طلبته بمسائل النحو والصرف، من مثل ذلك قوله: « اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات، والأصل في كل منادى أن يكون منصوباً، وإنما بنوا المفردَ المعرفةَ على الضّم لعله نذكرها، والذي يدلّ على أنّ الأصل في كل منادى النصب قول العرب: "يا إِيَّاكَ" لما كان المنادى منصوباً وكنّوا عنه، أتوا بضمير المنصوب وهذا استدلال سيبويه »⁽¹²⁵⁾.

3.2.5 الحجاج أطره ومنطقاته في الخطاب النحوي عند ابن يعيش:

يبدو أن عناية ابن يعيش بالتعليل لم تأت من فراغ فهو حينما قصد إتباع كل حكم في المفصل حججه وعقله، كان يهدف إلى إقناع المتلقي بأحكام المفصل النحوية، ولهذا فالحجاج عند ابن يعيش مؤطر بنصوص وشواهد سماعية مشفوعة بالعلة والبرهان لغرض الإقناع، ومن ثم فإن كتابه شرح المفصل حافل بالحجاج، لأن العناية بالعلة والتعليل هو مظهر من مظاهر الحجاج.

قبل الحديث عن أنماط الحجاج في كتاب شرح المفصل لابن يعيش يجدر بنا أولاً تحديد مفهوم الحجاج، ونرى أن الحجاج النحوي عند ابن يعيش مندرج في الحجاج اللغوي، لأنه ينطلق من تحليل اللغة العربية ومحاولة وصفها وتفسيرها انطلاقاً من شواهد مسموعة مدعومة بحجج نحوية غايتها الإقناع. وبالتالي فإن الحديث سيكون عن الحجاج اللغوي الذي يمثل نظرية لسانية "تهتم بالوسائل اللغوية وبإمكانات اللغات الطبيعية التي يتوفر عليها المتكلم، وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما، تمكنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية، ثم إنها تنطلق من الفكرة الشائعة التي مؤداها إننا نتكلم عامة بقصد التأثير"⁽¹²⁶⁾.

ومعنى هذا أن اللغة تحمل في حد ذاتها مؤشرات حجاجية، فتوجه بذلك خطابه وجهة معينة، فتمكن بذلك المخاطب من تحقيق أهدافه الحجاجية، المتمثلة في التأثير في السامع وإقناعه بالحجة.

4.2.5 أنماط الحجاج في شرح المفصل لابن يعيش:

استعان ابن يعيش في شرحه على مفصل الزمخشري بنمطين من الحجاج، الحجاج الجدلي وحجاج التمثيل.

1.4.2.5 الحجاج الجدلي: هو حجاج هدفه الإقناع وإفحام الخصوم وهو حجاج قائم على "التزام صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة، كأن تبني الانتقالات فيه لا على صور القضايا وحدها كما هو الشأن في البرهان، بل على هذه الصور مجتمعة إلى مضامينها أيما اجتماع، وأن يُطوى في هذه الانتقالات الكثير من المقدمات والكثير من النتائج، وأن يُفهم المتكلم المخاطب معاني تلك التي نطق بها، تعويلا على قدرة المخاطب على استعمالها إثباتا أو إنكارا، كلما انتسب إلى مجال تداولي مشترك مع المتكلم" (127).

لقد استعان ابن يعيش بالحجاج الجدلي لغرض الإقناع، فكان يصدر نصه بعبارة (فإن قيل لماذا قلنا لأن)، من مثل ذلك: تساؤل ابن يعيش في مبحث الاسم عن بعض حروف الاستفهام وهي أين وكيف ومن ورأى أنها دالة على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قادح في الحد لأنه يشترط في الحد أن يكون جامعا مانعا، ومن ثم اعتبر هذا الأمر كاسرا للحد لأن الاسم خرج عن استعمال بابه واستعمل مكان غيره عن طريق النيابة، فقال: «فإن قيل فأين وكيف ومن أسماء دلت على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قادح في الحد، فالجواب أن هذا إنما يكون كاسرا للحد إن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال، فأما وقد نقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا، وذلك أن من يدل على معنى الاسمية بمجرد استخدامها واستفادة الاستفهام إنما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها، فكأنك إذا قلت من عندك أصله أمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة إذ كانت حرف معنى ومن الدالة على المسعى، لكنه لما كانت من لا تستعمل إلا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للزومها إياها وصارت من نائبة عنها، ولذلك بنيت فدالتها على الاسمية

دلالة لفظية ودلالاتها على الاستفهام من خارج، ولو وجد اسم معرب نحو زيد وعمرو وهو يدل على ما دل عليه من غير نيابة لكان قادحا في الحد»⁽¹²⁸⁾.

2.4.2.5 حجاج التمثيل: وهو الإتيان بشاهد حسي مستوحى من الواقع بغرض تقوية الحكم النحوي، على نحو ما فعله عند حديثه عن رافع المبتدأ⁽¹²⁹⁾ وهو عامل الابتداء فقد علّل ابن يعيش رفع المبتدأ بعامل الابتداء، لأن العوامل أمارات وعلامات والعلامة تكون بوجود شيء كما تكون بعدم شيء، ثم إن العوامل ليست مؤثرة تأثيرا حسيا كالإحراق للنار والبل للماء، بل علامات مرشدة إلى الحركات الإعرابية، ولغرض التأكيد على أن العوامل أمارات وعلامات مرشدة إلى الحركات الإعرابية وليست مؤثرات حسيّة، مثل ذلك بمثال مستوحى من واقع الحياة، وهو أنه إذا كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما وتركت الآخر فيكون صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فقال: « وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى، ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية. وقال الآخرون هو التعري وإسناد الخبر إليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب، والقول على ذلك أن التعري لا يصح أن يكون سببا ولا جزءا من السبب، وذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لا يوجب عملا، إذ لابد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة. فإن قيل العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا كالإحراق للنار والبرد والبل للماء، وإنما هي أمارات ودلالات والأمانة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا، قيل هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم إن التعري عامل أنه معرف للعامل»⁽¹³⁰⁾.

6. خاتمة:

سعت هذه الورقة البحثية إلى بحث الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للخطاب النحوي عند ابن يعيش، وقد أسفرت عن جملة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

1- ارتكاز الخطاب النحوي عند ابن يعيش على أسس معرفية تمثلت في أصول النحو كالسماع والقياس والعلة والفقه وأصوله وعلم الكلام، فهذه الأسس هي التي أثّنت الخطاب النحوي عنده بالنظر للترامن الذي عرفته عند نشأتها، كما أنها نشأت في جو فكري واحد خادمة للنص القرآني.

2- الخطاب النحوي عند ابن يعيش هو خطاب إقناعي مؤسس على محاولة تفسير نظام اللغة العربية بحشد أكبر قدر من العلل النحوية، ولما كانت العلل النحوية بمثابة الحجج التي استعان بها لتعليل أحكام النحو، فقد تمكن من متابعة الزمخشري في كتابه المفصل فقرة فقرة، وتمكن من تعليل أحكامه النحوية.

3- استعانة ابن يعيش بالمنطق اليوناني كمرجعية فلسفية لا يعني أنه أفرغ النحو العربي من جوهره، بل إن المنطق لم يتجاوز الحدود والتعريفات، فلم يمس بذلك صميم المادة النحوية.

4- استعانة ابن يعيش بالحجاج الجدلي وحجاج التمثيل واضح في خطابه النحوي، فقد كان يسعى إلى توجيه المتلقي (المتعلم) في حلقات التعليم نحو فهم مسائل النحو والصرف، من خلال افتراضه للسؤال وتقديم للجواب في الوقت ذاته، من خلال تصدير نصوصه بعبارة فإن قيل لماذا؟ قلنا لأن، وكذا من خلال استئناسه بأمثلة حسية مستوحاة من الواقع أو مظاهر الطبيعة الحسية في سبيل إقناع المتعلم بمسألة من مسائل النحو والصرف.

الهوامش

(1) ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي: شرح المفصل، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهرسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، د.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت، ج1ص:9.

(2) ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط/1، المكتبة العربية - حلب، 1973، ص: 17-18.

(3) ابن فارس، أبو الحسين أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الفكر، بيروت، 1979، ج2ص:198.

(4) يونس محمد محمد علي: تحليل الخطاب وتجاوز المعنى نحو بناء نظرية المسالك والغايات، ط/1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2016، ص: 16.

- (5) المرجع نفسه، ص: 16.
- (6) ينظر: الشاوش محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، ط/1، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001، ج1ص: 194.
- (7) التهانوي، محمد علي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، ط/1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996، ج1ص: 749.
- (8) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقوسي، ط/6، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص: 1337.
- (9) فجال محمود: الإصباح في شرح الاقتراح، ط/1، دار القلم، دمشق، 1998، ص: 30.
- (10) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط/4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999، ج1ص: 35.
- (11) بوعلي فؤاد: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ط/1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2011، ص: 15.
- (12) هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل بن عيد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان بن القاضي بشر بن حيان موفق الدين بن يعيش يعرف بابن الصانع، ولد بحلب سنة 553هـ وتوفي سنة 643هـ، صَنَّف كتابي شرح المفصل وشرح التصريف الملوكي. ينظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: سِرّ أعلام النبلاء، اعتنى به: محمد بن عيادي بن عبد الحليم، ط/1، مكتبة الصفا، القاهرة، 2003، ج13ص: 286.
- (13) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت، ج7ص: 52.
- (14) المسدي عبد السلام: الأسلوبية والأسلوب، ط/5، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2006، ص: 104.
- (15) عيد محمد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط/4-عالم الكتب، القاهرة-1989، ص: 5.
- (16) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت، ط/1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 13.
- (17) ينظر: ابن الطيب الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق وشرح: محمود فجال، ط/2-دار البحوث للدراسات الإسلامية-دبي، 2002، ج1ص: 219.
- (18) ينظر: السيوطي: الاقتراح، ص: 14، وينظر: فجال محمود: الإصباح في شرح الاقتراح، ص: 26.
- (19) ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين بن محمد: لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط/1، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957، ص: 81.
- (20) السيوطي: الاقتراح، ص: 74.
- (21) نهان عبد الإله: ابن يعيش النحوي، ط/1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997، ص: 310-311.
- (22) ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص 210.

- (23) المصدر نفسه، ج1، ص 342.
- (24) السيوطي: الاقتراح، ص: 139.
- (25) ينظر: صالح محمد سالم: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ط/1، دار السلام، القاهرة، 2006، ص: 305.
- (26) السيوطي: الاقتراح، ص: 203.
- (27) ينظر: فجال محمود: الإصباح في شرح الاقتراح، ص: 175.
- (28) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط/1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ج2 ص: 181.
- (29) ابن يعيش: شرح المفصل، 114/6.
- (30) المصدر نفسه، 550-549/8.
- (31) الإسترايادي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية في النحو، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، ط/1-عالم الكتب، القاهرة، 2000، ج1، ص: 88.
- (32) الملح حسن خميس: نظرية التعليل بين القدماء والمحدثين، ط/1، دارالشروق، عمان، 2000، ص: 101.
- (33) الحاج صالح عبد الرحمن: منطق العرب في علوم اللسان، ط/1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص: 328.
- (34) ابن يعيش: شرح المفصل، 151/6.
- (35) المصدر نفسه، 151/6.
- (36) ابن يعيش: شرح التصريف الملوكي، ص: 334-335.
- (37) الياس منى: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ط/1-دار الفكر، دمشق، 1985، ص: 49.
- (38) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: المستصفى من علم الأصول، تقديم وضبط وتعليق: الشيخ إبراهيم محمد رمضان، د.ط، دارالأرقم، بيروت، د.ت، ج1، ص16-17.
- (39) ينظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط/2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992، ج1، ص: 78.
- (40) ينظر: العلواني، طه جابر: أصول الفقه الإسلامي منهج بحث ومعرفة، ط/2، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1995، ص: 13-14.
- (41) الرازي: المحصول، 80/1.
- (42) ابن يعيش: شرح المفصل، 26/1.
- (43) الزركشي، بدر الدين أبو عبد الله محمد: البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريه: الشيخ: عبد القادر عبد الله العاني، راجعه: عمر سليمان الأشقر، ط/2-دار الصفوة، الكويت، 1992، ج1، ص: 14.
- (44) ابن يعيش: شرح المفصل، 31/1.
- (45) المصدر نفسه، 32/1.
- (46) المصدر نفسه، 119/9.

- (47) المصدر نفسه، 31/1.
- (48) المصدر نفسه، 31/1.
- (49) المصدر نفسه، 43/1.
- (50) المصدر نفسه، 225/9.
- (51) المصدر نفسه، 344/4.
- (52) المصدر نفسه، 112/3.
- (53) المصدر نفسه، 611/3.
- (54) ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد الله محمد الدرويش، ط/1، داريعرب، دمشق، 2004، ج2، ص: 205
- (55) الشاذلي علي: مباحث في علم الكلام والفلسفة، ط/1، دارالمدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص: 10
- (56) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط/1-عالم الكتب، بيروت، 2006، ج1، ص: 48
- (57) المسدي عبد السلام: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ط/1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2010، ص: 26-27.
- (58) نهان عبد الإله: ابن يعيش النحوي، ص: 521.
- (59) البسيط: هو ما كان من طبيعة واحدة ولم يكن مركبا من طبائع شتى، أما المركب: فهو ما تركّب من طبائع شتى. ينظر: دغيم سميح: مصطلحات علم الكلام الإسلامي، ط/1، مكتبة لبنان، بيروت، 1998، ج1، ص: 281
- (60) ابن يعيش: شرح المفصل، 171/1.
- (61) الأصل: هو ما يُبتنى عليه غيره. ينظر: الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، د.ط، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص: 26. أما الحادث: فهو ما يكون مسبوقا بالعدم ويسمى حدوثا زمانيا، وقد يعبر عن الحدوث بالحاجة إلى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 72.
- (62) ابن يعيش: شرح المفصل، 492/5.
- (63) السبب: هو كل شيء وصلت به إلى موضع أو حاجة تريدها فهو سبب. ينظر: الكفوي: الكليات، ص: 495. أما المسبّب: فهو ما يرجع إلى الفاعل ويقع منه لكونه قادرا كالسبب، وإن كان أحدهما يفعل بواسطة الآخر يفعل على جهة الابتداء. ينظر: دغيم سميح: مصطلحات علم الكلام الإسلامي، 1224/2.
- (64) ابن يعيش: شرح المفصل، 261/7.
- (65) المصدر نفسه، 261/7.
- (66) الاسم عين المسمى: هو الدالّ على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 23.
- (67) ابن يعيش: شرح المفصل، 539/3.
- (68) ينظر: دغيم سميح: مصطلحات علم الكلام الإسلامي، 120-119/1.

- 69) الحاج صالح عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ج 1، ص: 270-271.
- 70) نفس المرجع، ج 1، ص: 271.
- 71) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 7، ص: 222.
- 72) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر: الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، ط 1/، دارسعد الدين، دمشق، 2005، ج 1، ص: 20.
- 73) الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين: شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالنخمر، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط 1- دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ج 1، ص: 158.
- 74) مهران محمد: مدخل إلى المنطق الصوري، د.ط، دارالثقافة، القاهرة، 1994، ص: 7.
- 75) ابن يعيش: شرح المفصل، 1/22.
- 76) هو اغنتس جولتسهر ولد في الثاني والعشرين من شهر يونيو سنة 1850 بمدينة استو لقيسنبرج في بلاد المجر من أسرة يهودية مرموقة، وتوفي بمدينة بودابست في الثالث عشر من شهر نوفمبر سنة 1921، ينظر: بدوي عبد الرحمن: موسوعة المستشرقين، ط 3/، دار العلم للملايين، بيروت، 1993، ص: 197-198.
- 77) ينظر: بدوي عبد الرحمن: التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، دراسات لكبار المستشرقين، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1940، ص: 123.
- 78) نهان عبد الإله: ابن يعيش النحوي، ص: 228-229.
- 79) يقول د.صالح بلعيد في معرض حديثه عن النظرية الخليلية: « النظرية الخليلية نسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، هذا العالم العبقرى الفذ السابق زمانه، بقي مغموراً فلم يهتم معاصروه بنظريته جيداً، فجاء عبد الرحمن الحاج صالح يبرز هذه العبقرية في نظرية لغوية تحليلية تهتم بالبنى اللغوية للغة في الوضع وعكس فيها فكر الخليل الرياضي في تأسيس النحو العربي على معطيات رياضية لا تحتل خطأ، فهي ذات منطق لغوي صارم. ولما جاء البحث اللساني الحديث أثبت صحة النظرية من حيث المنطق اللغوي للغة العربية، وأكد أن ما توصل إليه الخليل بن أحمد يأخذ المنحى العلمي في الحوسبة اللغوية بكافة فروعها، ويحسّن الباحث عبد الرحمن الحاج صالح هذه النظرية باسم المدرسة الخليلية الحديثة » ينظر: بلعيد صالح: مقالات لغوية، د.ط، دارهومة، الجزائر، 2009، ص: 61.
- 80) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي: مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم وفهرسة: د/عبد الحميد هندواوي، ط 1/، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص: 545.
- 81) الحاج صالح عبد الرحمن: منطق العرب في علوم اللسان، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص: 124.
- 82) ينظر: بن حجر محمد: الاستدلال في كتاب سيبويه - طبيعته وأنماطه - رسالة دكتوراه، إشراف: د/مخلوف بن لعلا، جامعة البليدة 2-2013، ص: 20-21.
- 83) الحاج صالح عبد الرحمن: منطق العرب، ص: 122.
- 84) المرجع نفسه، ص: 124.

- (85) ستيتية سمير شريف: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، ط/2، جدارا للكتاب العالمي، عمان-2008، ص: 303.
- (86) ينظر: الراجحي عبده: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص: 69.
- (87) ينظر: الفاسي الفهري عبد القادر: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ط/1، دار توبقال للنشر، المغرب، 1990، ص: 229.
- (88) المرجع نفسه، ص: 230.
- (89) الخطيب عبد اللطيف: ابن يعيش وشرح المفصل، ط/1، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 1999، ص: 429.
- (90) ينظر: عثمان رياض: المصطلح النحوي وأصل الدلالة، دراسة إستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، ط/1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010، ص: 169.
- (91) ابن يعيش: شرح المفصل، 1/144.
- (92) المصدر نفسه، 1/144-145.
- (93) المصدر نفسه، 1/145.
- (94) المصدر نفسه، 1/145.
- (95) المصدر نفسه، 1/145.
- (96) يرى الشريف الجرجاني أن الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم إلى دلالة المطابقة والتضمن والالتزام، لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وُضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام، كالإنسان فإنه يدلّ على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى قابل العلم بالالتزام. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 92.
- (97) ابن يعيش: شرح المفصل، 1/97.
- (98) المصدر نفسه، 7/319.
- (99) الدال: هو المرشد إلى المطلوب وهو مرادف للدليل. ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكلّيات، تحقيق ودراسة: عدنان درويش ومحمد المصري، ط/2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص: 439. أما المدلول: فهو وضع اللفظ بإزاء الشيء، وذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولاً. ينظر: الكفوي: الكلّيات، ص: 842.
- (100) ابن يعيش: شرح المفصل، 1/100.
- (101) العارض: هو غير العَرَض وغير ما بالعَرَض، فإن العارض يقال على كيفيات ما توجد في شيء ما إذا كانت قليلة المكث فيه سريعة الزوال مثل الغضب وغيره، فما كان منها في الأجسام سعي عوارض جسمانية، وما كان منها في النفس سميت عوارض نفسانية. ينظر: الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان: كتاب الحروف، تحقيق وتقديم وتعليق: د/حسن مهدي، ط/2، دار المشرق، بيروت، 1990، ص: 96-97. أما اللازم فهو "ما يمنع انفكاكه عن الشيء" ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 159.

- (102) ابن يعيش: شرح المفصل، 348/10.
- (103) المصدر نفسه، 169/9.
- (104) اللزوم: هو ما حكم فيه بصدق قضية على تقدير أخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 160.
- (105) ابن يعيش: شرح المفصل، 352/10.
- (106) العَرَضُ: هو ما يتميز به الشيء عن الشيء لا في ذاته كالبياض والسواد والحرارة والبرودة ونحو ذلك. ينظر: الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف: مفاتيح العلوم، تحقيق: د/إبراهيم الأبياري، ط/2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998-، ص: 166.
- (107) ابن يعيش: شرح المفصل، 89/9.
- (108) العام: هو لفظ وُضع وضعا واحدا لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 122. أما الخاص: فهو كل لفظ وُضع لمعنى معلوم على الأفراد. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 84.
- (109) ابن يعيش: شرح المفصل، 412/7.
- (110) الجنس: هو ما أعم من النوع مثل الحي، فإنه أعم من الإنسان والفرس والحصان. أما النوع: فهو مثل الإنسان المطلق والحصان والفرس، وهو يعم الأشخاص كزيد وعمرو، وهذا الفرس وذاك الحصان، وهي تقع تحته وهو كَي يعم الأشخاص. ينظر: الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص: 165.
- (111) ابن يعيش: شرح المفصل، 412/7.
- (112) الذاتي: ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 93. أما اللازم فهو "ما يمنع انفكاكه عن الشيء" ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 159.
- (113) ابن يعيش: شرح المفصل، 222/7.
- (114) الفصل: هو ما يتميز به النوع عن الآخر بذاته، ومن الجنس والفصل يؤخذ الحدّ. ومثال ذلك: حدّ الإنسان أنه حيوان ناطق، فقولك: حيوان هو الجنس، وقولك: ناطق هو الفصل. ينظر: الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص: 166.
- (115) ابن يعيش: شرح المفصل، 223/7.
- (116) الجوهر: هو كل ما يقوم بذاته كالسماء والكواكب والأرض وأجزائها، والماء والنار والهواء، وأصناف النبات والحيوان وأعضاء كل واحد منها. ينظر: الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص: 167.
- (117) ابن يعيش: شرح المفصل، 40/1.
- (118) يقول عبد السلام المسدي: « فالعرب بحكم مميزات حضارتهم وبحكم اندراج نصّهم الديني في صلب هذه المميزات قد دعوا إلى تفكير اللغة في نظامها وقدسيتها ومراتب إعجازها فأفضى بهم النظر لا إلى درس شمولي كوني للغة فحسب، بل قادهم النظر أيضا إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخرا بفضل ازدهار علوم اللسان منذ مطلع القرن العشرين، وهذا ما يمكن استقراؤه بالكشف النصي والاستدلال الضمني » ينظر: المسدي عبد السلام: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط/2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1986، ص: 26.

- (119) غلفان مصطفى: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، د.ط، منشورات جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، 1998، ص: 135.
- (120) الشريف محمد صلاح الدين: الشرط والإنشاء النحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، د.ط، منشورات كلية الآداب جامعة مَنوبة، تونس، 2002، ج2 ص: 1187.
- (121) يشير عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله) إلى الفوارق الجوهرية بين التداولية الغربية أي: البراغماتيك والرؤية العربية للخطاب، ذلك أن الغربيين يجعلون البراغماتيك ميدانا قائما بنفسه، أي: جعلوه دراسة علمية قائمة بذاتها تقابل الدلالة والتراكيب، كما أنهم جعلوا أيضا كلاً من الدلالة والتراكيب ميدانا قائما بذاته، وهذا ماورد في ثلاثية موريس، غير أن للعلماء العرب نظره أخرى تبدو أنها أدقّ وأجمع ممّا هو سائد عند الغربيين، لأنها لم تفصلوا بين الأركان الثلاثة بسبب خصوصية كل واحد منها كما يفعل موريس وبيرس، بل يجمعون بين التراكيب والدلالة أي: بين اللفظ والمعنى، وينظرون فيهما معا من زاويتين: زاوية الوضع والاستعمال. ينظر: الحاج صالح عبد الرحمن: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص: 215.
- (122) بلانشيه فيليب: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ط/1، دار الحوار، دمشق، 2007، ص: 18.
- (123) بولان إلفي: المقاربة التداولية للأدب، ترجمة: محمد تنفوليلي أحمياني، مراجعة وتنسيق وتقديم: سعيد جبار، ط/1، دار رؤية، القاهرة، 2018، ص: 38.
- (124) ترى نظرية الحجاج المعاصرة أن الفعل (اعلم) يدلّ على حاجة المتلقي للمعلومة، وبالمقارنة مع ورود هذا الفعل في الخطاب النحوي لابن يعيش نستنتج أن ابن يعيش كان بصدد إقناع المتلقي بمسائل النحو، لأنه كان يصدر خطابه بالفعل اعلم. ينظر: بونوم مارك وأدم جان ميشيل: الحجاج الدعائي بلاغة التقريظ والإقناع، ترجمة: قاسم المقداد، ط/1-دار نينوى، دمشق، 2019، ص: 51.
- (125) ابن يعيش: شرح المفصل، 249/1.
- (126) العزاوي أبوبكر: اللغة والحجاج، ط/1، العمدية في الطبع، الدار البيضاء، 2006، ص: 14.
- (127) عبد الرحمن طه: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط/2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص: 65.
- (128) ابن يعيش: شرح المفصل، 48/1.
- (129) هو مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة، فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعا، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط/4، مطبعة السعادة، القاهرة، 1969، ج1، ص: 44.
- (130) ابن يعيش: شرح المفصل، 164/1.